

بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وآله قال اهل الناموس الدم دما
 ومن الميتة ميتان الحوت والجماد ومن الدم الكبد والطحال
 وفي لفظ اخر احدث لنا ميتتان ودمان فاما الميتتان فالجماد
 والحوت واما الدمان فالطحال والكبد اخرج ابن ماجه
 واحمد وعلي بن المديني وعبد الرحمن بن زيد ضعيف وضع
 عبد الله بن زيد قروي وقال يروي عن ابن عمر ما لا يصح سنده
 وقال السبعي يروي هذا الحديث عن ابي عبد الله موقوفاً وسرخس
 الصحيح الموقوف واختلف في تخصيص هذا العموم في الكبد
 والطحال فقال مالك لا تخصيص لان الكبد والطحال
 لحم ويشهد لذلك العيان الذي لا يفتقر الى برهان وقال
 الشافعي هما دمان ويشهد لهما الحديث فهو تخصيص
 من العموم **المسئلة الثالثة** في الخنزير اجمعت
 الامة على ان الخنزير نجس اجزائه لحمه وانما ذكره
 تعالى لحمه لان معظمه لا يشفع متعلق به كما اختلفوا
 في نجاسته فقال جمهور العلماء انه نجس وقال
 مالك انه طاهر وكذا اهل حيوان عنده لان الطهارة
 هي الحيوان والشافعي قولان في ولو خ الخنزير انه
 كما كره في التورم يكتفي في ولو خه غسله واحدة والفرق
 بينهما ان التعليط في الطهارة لان العرب كانت تالفه

خلاص

بخلاف الخنزير وقيل ان التعليط في الطهارة
 لا يعقل معناه فلا يتعدى الغيرة **المسئلة الرابعة**
 الرابعة في حكم قوله وما اهل الغيرة من الناس من
 زعم ان المراد بذلك ذبح عبد الاوثان الذي كانوا
 يدجونها لاصنامهم واجاز ذبيحة النصارى لغير
 اذا سمي عليها باسم المسيح وهو مذهب عطاويكول
 والحسن والشعبي وسعيد بن المسيب العموم قوله
 وطعام الذين اوتوا الكتاب حد لكم وقال مالك
 والشافعي وابو حنيفة لا يحل ذلك والحجة فيه انهم
 اذا ذبحوا على اسم المسيح فقد اهلوا به لغير الله
 فوجبان لحم وروي عن علي بن ابي طالب انه قال اذا
 سمعتم اليهود والنصارى يقولون بغير الله فلا تأكلوا
 واذا لم تسمعوا هم فكلوا فان الله قد احل ذبايحهم
 وهو يعلم ما يقولون **المسئلة الخامسة** في حكم
 المضطر المضطر هو المكلف بالشيء لما يجي اليه المكروه عليه
 والمراد بالمضطر في قوله فمن اضطر الى حاف اي التلف
 حتى قيل من اضطر الى اكل الميتة فلم يأكل منها حتى
 مات دخل النار والمضطر على ثلاثة اقسام اما ان يراه
 او يحس في مخصوصة او يفتقر لا يجد شيئاً البتة فان